



أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي*: موجة الحمائية التجارية الثانية: الدوافع القديمة والرؤى الأمريكية الجديدة

مثل انهيار اتفاقية بريتون وودز تحولاً في مفاهيم الحماية التقليدية، بعد أن عاش العالم تقاهما في ترتيب العلاقات الاقتصادية والمالية المتعددة الأطراف على أساس قاعدة سعر الصرف الثابتة (الدولار مقابل الذهب)، وكانت أولى الخطوات نحو تقييد المبادلات التجارية رفع الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الرسوم الجمركية على الواردات بنسبة 15% وكذلك التخلي عن قاعدة استبدال الدولار بالذهب وفق إجراءات 15 أب 1971. وعلى إثر ذلك شهد العالم حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات وبزوغ ظاهرة التضخم الركودي في المدة (1974-1975) لأول مرة بعد الكساد العظيم (1929-1932) وترافقت تلك الأحداث مع تصحيح أسعار البرميل من النفط الخام في الأعوام (1973) و(1979). مثلت هذه التطورات الاقتصادية العالمية الحاضرات الأولى الى ولادة مفهوم الحمائية التجارية الجديدة (protectionism) على نطاق واسع والتي تتميز عن الحماية التقليدية (protection) بأدواتها غير التعريفية. وقد رصدت بيانات الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) زهاء إحدى وعشرون ألف حالة تطبق فيها هذه الادوات. وما يميز النزعة الحمائية التجارية الأولى في الثمانينيات من القرن المنصرم أن جميع الدول المتقدمة الصناعية انتهجت تحت دوافع وحجج محلية وفي مقدمتها الكساد العالمي نظراً لوجود صلة قوية بين البيئة الاقتصادية العالمية ونطاق التدخل التجاري. وبشكل مختصر تقف عدة دوافع وراء الموجة الأولى من الحمائية التجارية تتمثل بما يأتي:

أولاً: الحجج الاقتصادية: وتقع في طياتها ثلاثة مجموعات وهي بشكل موجز.



أوراق في التجارة الدولية

1. **المحافظة على العمالة:** وتساق هذه الحجة على أساس أن زيادة الواردات تعمل على تقليص فرص الاستخدام أو التشغيل، لذا يقتضي حماية فرص هذه الصناعة من المنافسة الاجنبية على المدى القصير. وقد انتشرت هذه الحجة في بداية السبعينيات من القرن المنصرم، وهي المدة التي اتسمت بالمنافسة الدولية، فعلى سبيل المثال ترى الدول المتقدمة أن بعض الواردات مصدرها دول تتخفف فيها مستويات المعيشة بصورة يرثى لها حيث لا توجد حقوق فعلية للعمال وهذا ما يمثل تهديدا حقيقيا على فرص العمالة في دولها.
2. **المحافظة على الأنصبة:** ويتم ذلك من خلال إجراء عدة ترتيبات رسمية وغير رسمية وأحيانا لا تبدو تحت غطاء اقتصادي بقدر ما يقف وراءها دوافع الانتقام في سبيل المحافظة على مركزها الاقتصادي بما يضمن لها حضورا سياسيا متميزا في المحافل الدولية وغالبا ما يتم بالإجراءات الآتية:
 - أ- **عن طريق القوانين المحلية:** وهنا، على سبيل المثال، تمارس الولايات المتحدة أعمالا انتقامية بمقتضى الفرع 301 من قانون التجارة والتعرفة المحلية لعام 1984 تحت مسميات الممارسات غير العادلة التي تلحق الضرر بالمصالح الامريكية وتقع تحت طائلتها الدول التي تسجل موازينها التجارية الثنائية فائضا تجاريا كبيرا لمدة طويلة حتى تجبرها على شراء المنتجات الامريكية.
 - ب- **محاربة التجارة غير العادلة:** وهي حجة دائما ما تظهر بين الشركاء الرئيسيين في التجارة العالمية حول النظم والاجراءات الجمركية، وعلى هذا الاساس كانت تمثل الشرارة الجاهزة لاشتعال الحروب التجارية في النصف الاول من ثمانينيات القرن المنصرم. وقد برزت هذه الحجة في العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة في قطاع الزراعة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال عام (1986) الى الاتحاد الاوربي، وأدى هذا



أوراق في التجارة الدولية

التوسع في أعضاء الاتحاد الى فقدان فرص وصول المنتجات الامريكية الى الاسواق الاوروبية، بعد رفع التعرفة الجمركية من قبل اسبانيا على الذرة الامريكية من 20% الى 140% مما سبب خسائر مالية قدرت ب(600) مليون دولار خلال عام 1986، كذلك الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان في مجال المنتجات الالكترونية بعدما أعلنت أمريكا فرض ضريبة بلغت 100% على هذه المنتجات انتقاما لما اعتبرته الادارة الامريكية خرقا من جانب اليابان لاتفاق بشأن أشباه الموصلات المبرم عام 1986 بين الدولتين.

3. **صيانة الصناعات الرئيسية:** تستند هذه الحجة الى قياس نسبة نفاذ الواردات الاجنبية من الاستهلاك الظاهري Trade as percentage of apparent consumption، وبعبارة أخرى الانتاج المحلي تضاف آلية الواردات وتطرح منه الصادرات، وتنتهج الدول المتقدمة في حالات عديدة أساليب الحماية التجارية عندما تجد أن صناعة ما بدأت بصورة مستديمة بفقدان قدرتها على التنافس، أو إذا ما ارتأت ان الامر يتعلق بتراجع مؤقت في قدرة هذه الصناعة على فقدان المنافسة الاجنبية خصوصا تلك الصناعات التي تحتل أهمية نسبية كبيرة في اقتصادها.

ثانيا: الحجج السياسية والاستراتيجية: عادة ما تولي حكومات الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بمسألة الامن القومي في بعض المنتجات التي لا تمتلك فيها الميزة النسبية الطبيعية ونشاهد ذلك في الحماية المبذولة لقطاع الزراعة وصناعات الحديد والالمنيوم ومرتكزاتها والسيارات، وتقف وراء هذه الحجج جملة من الضغوط من أبرزها:

(1) **الضغوط الاستراتيجية المحلية:** عادة ما تتبني فئات مجتمعية معينة داخل الدول المتقدمة المناداة بضرورة الحفاظ على الصناعات التقليدية، فعلى سبيل المثال تجادل



أوراق في التجارة الدولية

إحدى الدول المتقدمة بالقول (إن صناعتها الخاصة بالملابس هي صناعة لازمة للدفاع لأنها تنتج البدلة العسكرية الخاصة بالجيش).

(2) **الضغوط السياسية المحلية:** ان مرجعية هذه الضغوط تعود الى المشاكل التي تواجهها الاقتصادات المتقدمة، فمن الناحية التاريخية كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا تجاريا عام 1980 حيث تتفوق قيمة الصادرات الامريكية على قيمة الواردات بنحو (6) مليار دولار، ولكن في ظل إدارة الرئيس الأمريكي (ريغان) اخذ الميزان التجاري في التدهور، وسجل عجزا تجاريا مقداره (8) مليار دولار وأخذ يتصاعد وبلغ نحو 113,6 مليار دولار عام 1985، كذلك فقدت الولايات المتحدة مركزها بوصفها أكبر بلد دائن في العالم والذي أحتلته منذ الحرب العالمية الاولى وتحولت الى دولة مدينة تجاوزت ديونها (200) مليار دولار في العام الأخير نتيجة أتباعها طريقة الاقتراض لتمويل العجز المتزايد من المصادر المحلية والخارجية، تحت أغراء أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة. ومن أجل انقاذ الصناعة الامريكية التي تعرضت الى المنافسة الاجنبية، طالب أعضاء الكونغرس آنذاك، والذي يسيطر عليه الديمقراطيون، الحكومة الامريكية بالتخلي عن سياستها الداعمة للتجارة الحرة كما تزعم، وضرورة فرض قيود على التجارة الخارجية لإنقاذ الصناعة الامريكية التي تعرضت الى المنافسة الأجنبية. ونفس الحال هناك الرغبة السياسية لدى المجموعة الاقتصادية الاوربية (آنذاك) بأن تصبح شخصية مستقلة باعتبارها كتلة اقتصادية واحدة والرغبة في الحديث بصوت واحد على الصعيد السياسي، مما جعلها تسعى الى وضع نظام جمركي موحد تجاه العالم الخارجي.

ومن الجدير بالذكر أن تلك العلاقات التجارية التي كانت تحكمها دوافع الحمائية التجارية الأولى، قد تم التعامل معها للحد من خطورتها على العلاقات الاقتصادية والتجارية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التجارة الدولية

الدولية المتعددة الاطراف عبر جولة أورغواي (1984-1995) وفيما بعد انبثاق منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، وفي ضوء مبادئ التجارة الدولية الجديدة شهد العالم بعد ذلك سيرا طبيعيا الى حد بعيد.

موجة الحمائية التجارية الثانية:

كان الاعتقاد السائد ان التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها عقد التسعينيات من القرن المنصرم تصب في معظمها لصالح الولايات المتحدة التي نجحت في تفكيك الاتحاد السوفيتي (السابق) وما ترتب عليه من انضمام الدول المتحولة (TRANSITION ECONOMIES) الى نظرائها من الدول الاوربية بانتهاج نظام السوق في التعاملات الاقتصادية والمالية في ظل انتشار موجة من الاندماجات والاستحواذات (Mergers And Acquisitions) والتي قادتها المصارف والشركات الامريكية في الدول المتحولة، وفي الوقت نفسه شهد العالم نموا في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة صوب دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين التي تتمتع بكثافة سكانية كبيرة تقدر بأكثر من (60%) من سكان الارض البالغ عددهم نحو 7,4 مليار نسمة حسب تقديرات عام 2015 بهدف الاستفادة من سعة السوق في هذه المناطق من العالم لتصريف المنتجات الامريكية. وبالفعل مثل هذا التوجه الرأسمالي ما بعد حقبة الحرب الباردة دافعا للتحول نحو الشرق الجديد حتى انتهاء حكم الرئيس الامريكي (أوباما). وتغير الموقف الأمريكي من هذا السياق في ظل إدارة الرئيس الامريكي (ترامب) وانتهاجها مجموعة من السياسات الحمائية تحت دوافع مكافحة التجارة غير العادلة، وهي في الواقع مماثلة لنفس دوافع موجة الحمائية التجارية الأولى ولكنها أقل أتساعا الى حد الان بسبب غياب إجراءات الوقاية وعدم تنظيمها بالإضافة الى أسلوب المباغته التي انتهجتها الادارة الامريكية في فرض الرسوم الجمركية على الصناعات التي تحتل أهمية رئيسية في هيكل الصادرات للدول التي تعد شركاء رئيسيين في التبادل الثنائي في هذا النوع من الصناعات، فعلى سبيل المثال تمثل الصادرات من الحديد ومركباتها على الصعيد العالمي لكل من أستراليا والبرازيل وكندا وأوكرانيا وروسيا نحو (44.8) (24.5) (3.3)



أوراق في التجارة الدولية

(2.2) (2.0) على التوالي. أما الالمنيوم ومركزاته فإن أستراليا تستحوذ على نحو 38.9% من الصادرات العالمية ثم البرازيل بنسبة 16% وتأتي الولايات المتحدة بالمرتبة الثالثة بنسبة 5.5% وذلك حسب بيانات عام 2012.

ويكون من الملائم الوقوف على مؤشرات القطاع الخارجي للولايات المتحدة، ونبدأ أولاً في بيان مقدار حجم العجز التجاري الأمريكي مع المجموعات الدولية والتي عادة ما تقسم الى مجموعتين (الدول المتقدمة) و (الدول النامية والناشئة) للفترة (2010-2016) كما يشير الى ذلك الجدول رقم (1) ويلاحظ أن الحجم المطلق والنسبي لهذا العجز في حالة ارتفاع مع الدول المتقدمة الماثلة للاقتصاد الأمريكي، في حين يتسم العجز التجاري مع الدول النامية والناشئة بالثبات النسبي والتي عادة ما تضم مجموعة من الدول النامية الصناعية في آسيا وأفريقيا وكذلك الدول النفطية الرئيسية. ويبين الجدول رقم (2) الحجم المطلق والنسبي للعجز التجاري مع مجموعة مختارة من الدول المتقدمة صناعياً والتي تمثل محل النزاع التجاري الراهن بدأ من دول الاتحاد الأوروبي التي تحتل المرتبة الأولى في العجز التجاري الأمريكي بعجز بلغ نحو 124 مليار دولار وبنسبة 16.6% عام 2016 بعد ان كان نحو 71 مليار دولار وبنسبة 10.3% عام 2010، وتعد ألمانيا الاتحادية الدولة الأكثر تحقيقاً للفائض التجاري من بين دول الاتحاد الأوروبي وبنسبة تبلغ 52.4% من الفائض الأوروبي مع الولايات المتحدة ثم اليابان بالمرتبة الثانية بعجز تجاري يبلغ كمتوسط 9%، وفي المرتبة الثالثة كندا بنسبة عجز يبلغ نحو 4% وكمتوسط خلال مدة الجدول السابق. أما على صعيد مجموعة الدول النامية والناشئة، يشير الجدول رقم (3) الى العجز التجاري مع اهم شركاء الولايات المتحدة من هذه المجموعة الدولية وفي المقدمة الصين التي تعد الشريك التجاري الأول مع الولايات المتحدة وبمقدار حجم يبلغ نحو 347 مليار دولار وبنسبة 68.9% عام 2016 بعد أن كان ذلك الحجم نحو 291 مليار دولار وبنسبة 42.2% عام 2010، ثم المكسيك بعجز 63 مليار دولار عام 2016.



أوراق في التجارة الدولية

جدول (1)

الحجم المطلق والنسبي للعجز التجاري الأمريكي مع المجموعات الدولية
للفترة (2010 - 2016)

النسبة	المجموع الكلي	الدول النامية والناشئة		الدول المتقدمة		البيان السنوات
	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	
100 %	692	75.6	523	24.4	169	2010
100 %	726	76.4	554	23.6	172	2011
100 %	731	73.1	534	26.9	197	2012
100 %	691	70.7	488	29.3	203	2013
100 %	728	68.6	499	31.4	229	2014
100 %	738	67.8	500	32.2	238	2015
100 %	736	68.4	503	31.6	233	2016

Source:

تم إعداده بالاستناد الى:

- UKDS, Stat International at: <http://stats.ukdataservice.ac.uk>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التجارة الدولية

جدول (2)

الحجم المطلق والنسبي للعجز التجاري الأمريكي مع الدول المتقدمة الخاضعة للإجراءات الحماية التجارية الجديدة للفترة (2010 - 2016)

البيان السنة	الاتحاد الأوروبي *		المانيا الاتحادية **		كندا		اليابان		بقية الدول المتقدمة		المجموع الكلي	
	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة
2010	-71	10.3	-36	5.2	-32	4.6	-63	9.1	2	0.2	169	100%
2011	-88	12.1	-49	6.7	-34	4.7	-63	8.6	13	1.7	172	100%
2012	-100	13.6	-60	8.2	-31	4.2	-77	10.5	9	1.2	197	100%
2013	-103	14.9	-67	9.7	-31	4.5	-73	10.5	8	1.1	203	100%
2014	-121	16.6	-74	10.1	-35	4.8	-67	9.2	26	3.5	229	100%
2015	-129	17.5	-74	10.1	-15	2.1	-69	9.5	25	3.4	238	100%
2016	-124	16.6	-65	8.9	-12	2.4	-69	9.4	28	3.7	233	100%

تم إعداده بالاستناد الى:

- UKDS, Stat International at: <http://stats.ukdataservice.ac.uk>

(*) من ضمنه المانيا الاتحادية.

(**) المانيا الاتحادية لوحدها.



أوراق في التجارة الدولية

جدول (3)

الحجم المطلق والنسبي للعجز التجاري الأمريكي العالمي مع بعض الدول النامية والناشئة والخاضعة للإجراءات الحمائية التجارية الأمريكية للفترة (2010 - 2016)

المجموع الكلي للعجز التجاري مع الدول النامية والناشئة		بقية الدول النامية والناشئة *		المكسيك		الصين		البيان
النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	النسبة	الحجم مليار دولار	السنوات
100%	-523	48.1	263	9.9	-69	42.2	-291	2010
100%	-554	50.4	250	9	-65	46.6	-295	2011
100%	-534	32.6	157	8.5	-62	58.9	-315	2012
100%	-488	26.7	114	8	-55	65.3	-319	2013
100%	-499	23.9	102	7.4	-54	68.7	-343	2014
100%	-500	18.8	76	8	-58	73.2	-366	2015
100%	-503	23.1	93	8	-63	68.9	-347	2016

Source:

تم إعداده بالاستناد الى :

- UKDS, Stat International at: <http://stats.ukdataservice.ac.uk>

(* تضم الدول النفطية الرئيسية (أوبك).



أوراق في التجارة الدولية

ونلخص موقف القطاع التجاري للخارجي للولايات المتحدة من مؤشر نسبة انعكاس العجز التجاري على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأمريكي والذي طالما يحقق عجزا متواصلا كما يشير الى ذلك الجدول رقم (4). ويلاحظ أن الولايات المتحدة قد بدأت بفائض في الحساب الأخير عام 1980 مقابل عجز لكل من اليابان وكندا وفائض قليل لبريطانيا والصين بالمقارنة مع حجم الفائض الأمريكي البالغ 212.7 مليار دولار.

جدول (4)

عجز الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول الرئيسية في الاقتصاد العالمي
للسنوات مختارة

مليار دولار امريكي

الدول السنوات	الولايات المتحدة	اليابان	كندا	المانيا	بريطانيا	الصين
1980	212.7	-10.7	-6	-	6.8	0.3
1990	-78.9	44.0	-20.2	48.4	-38.8	11.0
2000	-410.7	119.6	18.5	-33.7	-34.5	20.5
2005	-745.4	170.1	21.9	131.6	-30.0	132.3
2010	-441.9	220.8	-58.1	193.0	-67.6	237.8
2013	-378.8	41.1	376.7	253.4	-122.2	148.2
2014	-389.5	24.0	-389.5	281.3	-151.8	277.4
2015	-484.0	135.6	-484	285.3	-148.9	336.6

Source:

- U.N. HANDBOOK OF INTERNATIONAL TRADE AND DEVELOPMENT STATISTICS New York And Geneva 2016.

والصورة الاخرى لموقف القطاع التجاري للولايات المتحدة هو مقدار العجز التجاري بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (5) والشكل البياني. ويلاحظ



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التجارة الدولية

أن مقدار العجز التجاري أكثر من 4% في مدة الجدول ويفسر هذا الاتجاه الى ارتفاع كلا المؤشرين.

جدول (5)

نسبة العجز التجاري الأمريكي من حجم الناتج المحلي الإجمالي
للفترة (2010 - 2016)

مليار دولار امريكي

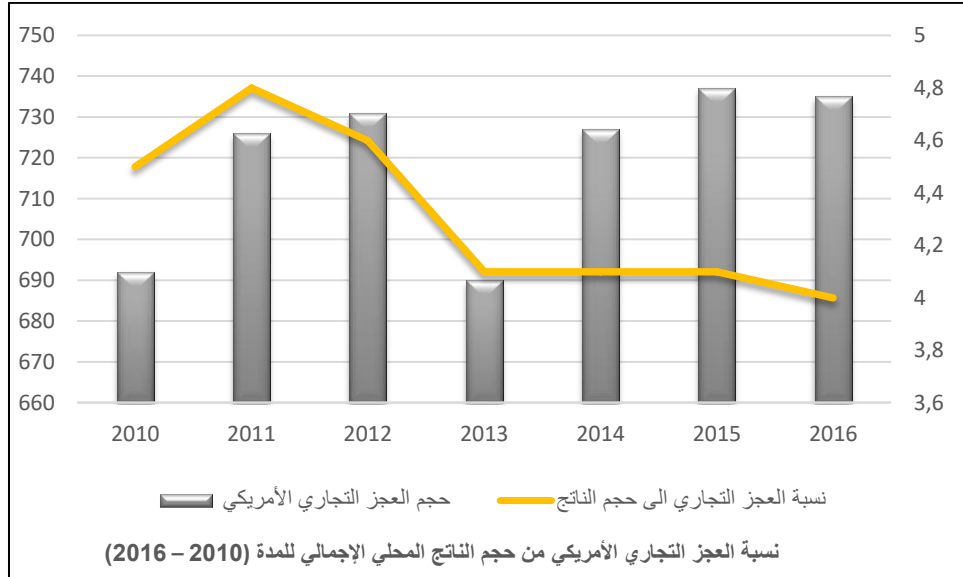
البيان	حجم الناتج الإجمالي الأمريكي	حجم العجز التجاري الأمريكي	نسبه
السنوات	(1)	(2)	2:1
2010	15063	692	4.5
2011	15093	726	4.8
2012	15698	731	4.6
2013	16766	690	4.1
2014	17452	727	4.1
2015	17925	737	4.1
2016	18624	735	4

Source: تم إعداده بالاستناد الى :

- UKDS, Stat International at: <http://stats.ukdataservice.ac.uk>



أوراق في التجارة الدولية



تم إعداده بالاستناد الى:

source

– UKDS, Stat International at: <http://stats.ukdataservice.ac.uk>

الرؤية الامريكية الجديدة والخيارات التجارية للشركاء:

نستطيع أن نضع تصورات أولية عن سير ومستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية المتعددة الاطراف في ضوء تبادل الاجراءات والنظم الجمركية الحمائية بين الشركاء الرئيسيين في التجارة الدولية، فالجميع بدأ التسلح والرد المماثل على كل طرف يفرض رسوما جمركية. والسؤال المطروح وفق الرؤية الامريكية الجديدة، ماذا يحصل لو تم تصور نجاح الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الواردة الى أسواقها في الصناعات محل التبادل في فرض الملايين من الدولارات على أقيامها فيما بين الشركاء التجاريين؟ كيف يصبح شكل الاقتصاد العالمي ومعدلات نموه بعد قرابة نصف قرن من العجز الامريكي في الحساب الجاري، أو حتى التخفيف من ذلك العجز بنسبة كبيرة. مقابل ذلك ستطرح حتما عدة تساؤلات



أوراق في التجارة الدولية

في مقدمتها ما مصير الفوائض المالية الساخنة والتي تحققها دول الفائض في موازين مدفوعاتها والتي تقدر سنويا بأكثر من تريليون دولار وغالبا ما تستوعبها دولة العجز الرئيسي في العالم المتمثلة بالولايات المتحدة. دون شك سوف ينعكس ذلك على ميزان المدفوعات العالمي. وكانت بداية الغيث الخيارات التي طرحتها دول الاتحاد الاوربي في البحث عن شركاء تجاريين جدد بدلا من الشريك الامريكي، بعد اعتقادها ان مرحلة الرئيس (ترامب) سوف تذهب بعيدا في الاجراءات والنظم التجارية المتشددة إزاء دخول المنتجات الاجنبية الى السوق الامريكية دون اهتمام يذكر لردود أفعال من شركائها الرئيسيين. وتشعر دول الاتحاد الاوربي بأن العديد من المنتجات الخاضعة للحماية التجارية الجديدة سوف تغرق السوق الاوربية في حالة عدم تصديرها. أما الدول النامية والناشئة هي الاخرى سوف تلحق بها خسائر في حصائل صادراتها وفي مقدمتها (الصين والهند وروسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأوكرانيا والبرازيل)، وربما دول من هذه المجموعة تحصل على مكاسب من الصراع التجاري الجديد كونها ستكون بدائل للشركاء الرئيسيين.

وملخص القول في الحرب التجارية الجديدة تأتي من رؤية إدارة (ترامب) في إلغاء فكرة أو منزلة (الراكب المجاني في العولمة) التي كانت سائدة في العقود الثلاثة المنصرمة كما تعتقد والتأكيد على الجميع بالمساهمة في تكاليف التصدي الى مشاكل التجارة الدولية والتلوث والمحافظة على البيئة والارهاب العالمي...

أخيرا يسرني تقديم الشكر والتقدير الى الأخوة في هيئة تحرير شبكة الاقتصاديين لجهودهم المخلصة في تحرير البحوث والمقالات وبذل الجهود في الاستلام والتنقيح في سبيل إخراجها بالصورة الرائعة للقارئ المستفيد..

المصادر:

- 1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1978.
- 2- الاونكتاد مقترحات مجموعة 77 المتعلقة بالاونكتاد السابع. مذكرة الامين العام للاونكتاد، (330\TD)، 1978.
- 3- الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، الجزء الرابع، 1976.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التجارة الدولية

4- جمهورية العراق، وزارة التجارة، تقرير الدائرة التجارية العراقية في واشنطن 1986 (غير منشور)

5-I.M.F, Development in International Trade policy (occasional paper No.16) ,Washington .D.C. ,November, 1982.

6-U.N. International Trade Statistics Yearbook, Volume 11, Trade by Commodity 2012, New York 2014.



(*) أستاذ التنمية الدولية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>